تنمية الثروة الحيوانية الزراعية
والتأمين عليها

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

" الكلمة التي أذاعها سعادته من محطة الإذاعة اللاسلكية "

سادتي :

قامت في البلاد أخيرا دعاية قوية لتنمية الثروة الحيوانية الزراعية بها . وهذه الدعاية جديرة بتشجيع جميع الهيئات التي تعنى باقتصادنا القومي ، لما للثروة الحيوانية من ارتباط وثيق العرى بالزراعة في مصر . فلو كانت لدينا المواشي الكافية لحاجتنا الزراعية والغذائية لما اشتدت أزمة السماد الحالية في البلاد ولما احتجنا إلى كل هذه الواردات الأجنبية من المواشي ومنتجاتها على اختلاف أنواعها . ولا أراني بحاجة إلى الإسهاب في تبيان ما لهذه المسألة من خطورة وفائدة ، فقد اقتنعت البلاد بهذه الضرورة ، وهي تطالب أولي الشأن بألا يكتفوا بالدعاية ، بل يجب عليهم المبادرة بالعمل على إنجازها وتيسير وسائل التنفيذ . وفي اعتقادي أن الدعاية الحالية يجب أن تنظم على مدى واسع حتى تأتي بأكبر فائدة ، ويجب أن تصل إلى كل مشتغل بالفلاحة في هذه البلاد صغيرا كان أم كبيرا . وسأوضح فيما بعد خير الطرق للاستفادة من هذه الدعاية إلى أقصى حد .

فمما لا شك فيه أن في مقدور الأراضي المنزرعة حاليا في مصر أن تحمل عددا من الحيوانات الزراعية أكبر بكثير مما تحمله الآن . إذ يدل آخر إحصاء رسمي على أن عدد المواشي الموجودة في البلاد لا يتجاوز مليونين من الجاموس والبقر معا ومليونا ونصف مليون فقط من الأغنام . فاذا وزع هذا العدد الصغير نسبيا على الستة الملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة في البلاد اتضح لنا جليا قدرة هذه الأراضي على تحمل عدد آخر إلى حد كبير من هذه الحيوانات ، ولا سيما إذا علمنا أن الحيوانات الزراعية الكبيرة تستعمل منذ القدم للخدمة الزراعية ، وأن تربية الحيوانات للانتفاع بمنتجاتها قليلة جدا في مصر ، وأننا لا نعنى أية عناية بصوف الأغنام . وإصلاح الأراضي الزراعية المصرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت تربية الحيوان ومنتجاتها مركزها كمحصول أساسية في البلاد ولو وجهت العناية منذ عشرين سنة إلى استغلال المحاصيل الحيوانية وإكثارها وحمايتها لما تعاقبت الأزمات المالية على البلاد نتيجة انخفاض أسعار القطن بفعل مؤثرات خارجة عن إرادة البلاد ورقابتها على أقل تقدير . وربما يعترض بعضهم بأن بلادنا ليست بلاد مراع ،

وهذه مسألة لم يبت فيها عمليا على وجه القطع ، ومهما يكون القرار الأخير الذى يؤخذ فى هذه المسألة فإن من مصلحة البلاد أن تكثر من الماشية الزراعية إلى أقصى درجة تحتملها الأراضى المزروعة .

وقديما كان أهل مصر يعنون العناية كلها بتربية الماشية حتى تخصص فريق منهم بالرعى فى مديريتى الغربية والدقهلية ، وفى نواحى وادى وصان الحجر وعلى حدود مديرية البحيرة ، ولكن ما زادت العناية بزراعة القطن والأرز حتى تلاشت العناية بالرعى تدريجيا فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها . وبعد أن كانت مصر تصدر سنويا ١٢٠,٠٠٠ جلد وأكثر من مائة ألف رطل من السمن ومقدارا لا بأس به من الجبن ، هبطت هذه الصادرات إلى الحضيض وتعرضت الماشية للجوع والنحول والإهمال فالخسارة ، ولم تتنبه الأذهان إلى أهمية الإنتاج الحيوانى إلا من عهد قريب بفضل انتشار التعليم الزراعى العالى من جهة ، وبفضل تفكير أولى الأمر فى معضلات الزراعة المصرية وطرق إصلاحها ، وقد بقيت الرغبة فى عمل شىء ما للرقى بتربية الحيوان كامنة فى الصدور الى أن تهيأت لها الفرص أخيرا وخطت وزارة الزراعة خطوات عملية صحيحة فى هذه الناحية ووجهت أنظار الحكومة والبرلمان إلى أهمية الإنتاج الحيوانى بما تقدمه لها من مشروعات قيمة .

على أن أنواع الدعاية فى حد ذاتها مهما كانت جذابة ومقنعة ومهما شعر الكل بصحة ما فيها فإنها تقف أمام بيت الفلاح ولا تتخطاه ، لأن الفلاح المصرى ككل مزارعى العالم رجل محافظ لا يقتنع إلا بما تراه عيناه وتلمسه يداه ، فالكلام معه عن تربية الحيوان لا يكون كبير الجدوى إلا إذا كان مقترنا بناحية محسوسة يشعر بها الفلاح فعلا ويطمئن اليها .

لهذا أرى أنه من الضرورى أن يقرن كل مشروع لتنمية الثروة الحيوانية بالبلاد بمشروع تأمين على الماشية ، نخطوة هامة فى سبيل اشتراك الأهالى فى العناية بتربية الحيوان ، إذ أن إشراف الحكومة على تربية ليس كبير الفائدة ما لم يتعاون المزارعون معها . وليس هناك ما يغرى المزارعين أكثر من شعورهم بالاطمئنان على أموالهم التى سيغلونها فى استثمار الماشية ، وكلنا يعرف أن الفلاح الصغير — وهو عماد الزراعة المصرية — يعتبر حاموسته أو بقرته فى أهمية أفراد عائلته وينظر اليها كمصدر رزقه ورزق من يعولهم . فاذا هو اطمأن إلى أنه إذا أصابها مصاب وجد فى التأمين عوضا عنها لم يتردد لحظة واحدة فى الإقبال على تربية الماشية الكبيرة ، وبذلك يكثر عددها ويزيد إنتاجها ، وينجم عن ذلك تحسن صحة الأهالى لوفرة الأغذية الصحية الجيدة لديهم ، ويزيد خصب الأرض بوفرة السماد البلدى ، ويقل استيراد السماد الكيماوى ، وبذلك يحفظ جزء من ثروة البلاد بدون أن يترتب على ذلك خارج كثمن لهذا السماد الكيماوى .

التأمين على الماشية ضد الموت أو الهلاك غير الجنائى نظام غير معروف فى مصر رغما عن كونها بلدا زراعيا ورغما عن شيوعه فى كل ممالك العالم تقريبا ، ففى أوربا لا توجد دولة لا يقوم فيها التأمين على الماشية ، وكذلك الحال فى أمريكا الشمالية والجنوبية واليابان وغيرها من الدول . وتوجد فى بعض الدول شركات كبرى تقوم بعمليات التأمين على الماشية فقط ، وفى بعض الدول الأخرى تقوم هيئات شبه حكومية بهذا التأمين تمنحها حكوماتها إعانة مالية سنوية فى حالات معينة ، وذلك لما ظهر من فوائد التأمين .

ولربما يعترض البعض بأن فلاحنا المصرى لم يألف بعد هذا النظام ، وعليه فلا يرجى له الرواج والشيوع بيننا . وهذا رأى فاسد على ما أعتقد ، لأننا لو قلنا للفلاح المصرى "ادينى ستين وإلا سبعين قرشا كل سنة ويمكنك دفعها على مرتين ، مرة كل ستة أشهر ومقابل كده أنا أضمن لك أنه إذا ماتت جاموستك أو بقرتك موتة طبيعية لا جناية فيها أن أدفع لك ثمنها لتشترى به جاموسة أخرى ثانية تعوضك عن الأولى" فلا يعقل أبدا أنه يرفض أو يتأخر عن دفع قيمة الرسوم ، وهى كما ترون طفيفة لا تتجاوز ٤ ٪ من ثمن الماشية وذلك مقابل ضمان أعز شىء لديه — أى ماشيته — ولا سيما إذا كانت الهيئة التى ستقوم بالتأمين هيئة لها خطورتها ومكانتها وتعضدها الحكومة ، على أن تسبق ذلك دعاية فطنة بين طبقات مزارعينا لهذا الغرض .

حقيقة يقوم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى بتقديم سلفيات متوسطة الأجل لشراء المواشى لخدمة الأراضى الزراعية ، ولكنه يقصر هذه السلف على أفراد الجمعيات التعاونية لضمان أعضاء مجلس إدارة الجمعية الشخصى لكل سلفة . أما للأفراد فيشترط البنك تقديم ضمان عقارى للسلفة . وفى هذا الشرط كل الإرهاق وتضييع لكل الفائدة التى قد تعود من شراء الماشية نظرا للتكاليف الباهظة التى يتطلبها تقديم ضمان عقارى . وسبب تشدد بنك التسليف الزراعى فى ذلك هو المحافظة على أمواله من الضياع ، إذ القانون على حالته الحاضرة لا يعطى البنك أى حق امتياز على الماشية المشتراة ، فيضطر إلى التشدد فى شروط السلفة ، وزيادة على ذلك لا يعطى البنك السلفة إلا بواقع ماشية واحدة لخدمة ثمانية أفدنة . فالغرض من السلفة قصر شراء ماشية لخدمة الأراضى وليس للتربية والتجارة فيها والانتفاع بمنتجاتها . وهذه الشروط التى يعرضها البنك لا تؤدى مطلقا إلى تنمية الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد ، ولا ينتظر من البنك أو أية هيئة زراعية أخرى تعنى بشؤون الزراعة المصرية وتقدمها أن تساهم بنصيب وافر فى تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ما لم يعدل القانون من هذه الناحية بإعطاء حق امتياز أولى لمقدم السلفة لشراء الماشية لمدة بضع سنين حتى يسدد ثمنها بأكمله كما هو الحال فى الولايات المتحدة بأمريكا ، أو بالاعتراف قانونا وصراحة بنظام التأجير فالبيع Hire Purchase كما هى الحال فى انكلترا حيث تقوم شركات قوية كبرى بتقديم السلف

اللازمة للزارعين لشراء الماشية وتربيتها وفقا لنظام التأجير فالبيع . وفى هذه الحالة يجب إدخال نظام التأمين على الماشية كما أسلفنا حتى لا تتعرض أموال مقدمى السلف للضياع فى حالة موت أو هلاك الماشية المشتراة قبل تسديد ثمنها .

فتعديل مواد القانون كما قلنا وتحتيم نظام التأمين على الماشية شرطان أساسيان لنجاح مشروع تنمية الثروة الحيوانية الزراعية بالبلاد من الجهة الحكومية ، فكل دعاية وتشجيع من الحكومة لهذا المشروع لا يتم ولا يكون له الأثر المرجو إلا بهذين الشرطين ، ويا حبذا لو تفضل أولو الشأن بدراسة هذا المشروع من هذه الناحية أيضا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها فتكون الحكومة قد قامت بواجبها إزاء إحياء هذا المشروع خير قيام .

سادتى :

اعتدنا فى مصر أن نعتمد على الحكومة كل الاعتماد فى جميع مشروعاتنا الحيوية كبيرة كانت أم صغيرة وأن نطالبها بالقيام بها فى كل آن ، كما اعتدنا بكل أسف ألا تقوم الأمة من تلقاء نفسها بعمل شىء إلا اذا ساهمت فيه الحكومة بالنصيب الأوفر .

وهـذا عيب فى خلقنا القومى يجب السعى فى مداواته واستئصاله ، فجهود الحكومة لا يتصور عقلا أن يفى بكل مطالب الأمة ، ولعل هـذا الاعتماد على الحكومة فى أمورنا العامة هو أكبر الأسباب فى بطء رقينا المادى ، أما مشروعنا الليلة فلا نحتاج فيه الى معونة الحكومة المادية إلا بالشىء اليسير ، وأهم ما نطالبها به هو المساهمة فى تعديل بعض مواد القانون كما بينا ، والحكومة خطواتها غالبا بطيئة متئدة ، فيجب على الأمة أن تطالبها بهذا التعديل وتظهر لها جليا فائدته وضرورته ، ولا يكون ذلك الا بتأليف رابطة تجمع بين المشتغلين بتربية الماشية ورجال الاقتصاد الزراعى فى البلد ، كما هو واقع فعلا فى أوربا وأمريكا حيث تقوم رابطة المشتغلين بتربية الماشية أو ما يسمونه Cattle Breeders Association بنشر المعلومات المفيدة عن الماشية وتربيتها بين أعضائها وتنشر المجلات العلمية الفنية لهذا الغرض وهى واسطة التفاهم بين الحكومة ومربى الماشية تدافع عن مصالحهم .

فتكوين رابطة كهـذه فى بلادنا تضم كبار المشتغلين بالزراعة ومربى الماشية عندنا وبعض رجالنا الفنيين سيكون له أثر نافع فى تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ونشر المعلومات عنها ، كما يتبادل أعضاؤها فيما بينهم معلوماتهم وتجاربهم لخيرهم ، ومن أهم الأسباب التى تدعو لتكوين هذه الرابطة السعى لدى أولى الشأن من رجال الحكومة لتسهيل وسائل زيادة الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد والعمل على تعديل بعض مواد القانون حتى يتيسر للهيئات المالية الكبرى التى تعنى بالزراعة ومستقبلها أن تساهم بمدى واسع فى تقديم السلف اللازمة لنجاح هذا المشروع .

وقد علمت أن هذه الفكرة اختمرت لدى بعض تجارنا وفي مقدمتهم الفقيدين العاملين لخير الزراعة المصرية ، وأنهم عقدوا العزم على البدء في الدعوة إلى تكوين هذه الرابطة ، وأخص بالذكر منهم صديق الدكتور أحمد واصل لحشن بك أستاذ علم الحيوان بكلية الزراعة .

وإني إذ أشد الليلة كبار مربي الماشية عندنا بأن يسعوا بنشاط إلى تحقيق هذه الفكرة وإخراجها الى الوجود ، فما ذلك إلا لاعتقادي الراسخ في الفائدة الكبرى التي ترجى من تأسيس هذه الرابطة وما يعود من وجودها من نفع جزيل لبلادنا ، فقد حان وقت العمل المجدي المنتج ، وكفانا كلاما عن النظريات ، فكل تأخير في تنفيذ الوسائل العملية الحديثة يضر بمستقبلنا الاقتصادي الزراعي ضررا يتزايد على مرور الزمن .

سادتي :

تربية الماشية للزراعة سواء أكان ذلك للتجارة أم لخدمة الأرض أو للانتفاع بمنتجاتها ، يمكن أن يساهم فيها المزارع الصغير والمزارع الكبير كل في حدود ماليته وقدرته ، فكل تسهيل يدا في الوسائل التي تؤدي إلى اقتناء تلك الماشية يقابل بالترحيب ويعود على البلاد بالخير العميم . وخير الوسائل التي تؤدي إلى هذا الغرض هو تسهيل وسائل التسليف لشراء الماشية مع المحافظة طبعا على أموال المولين وفي الوقت نفسه إذا أقبل كل صغار فلاحينا على تربية الماشية وتيسر لهم ذلك كان لهم منه نفع مادي يرفع من مستوى الحياة بين هؤلاء التعساء بما يصيبون من نفع مادي من هذه التربية .

وإني أشكر وزارة الشؤون الاجتماعية لتهيئة هذه الفرصة لي للتحدث اليكم الليلة في هذا الموضوع والسلام عليكم

عبد القادر الجمال